الأمم المتحدة

A/C.2/59/SR.9

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون

Distr :.General
10 March 2005
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة التاسعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد بالاريزو ..... (بيرو)

المحتويات

البند ٨٣ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(ب) النظام المالي الدولي والتنمية (تابع)

(ج) أزمة الديون الخارجية والتنمية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

04-54654 (A)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٠.

البند ٨٣ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع) (A/59/80-E/2004/61، A/59/80/corr.1-E/2004/61/corr.1، A/59/115 و-A/59/155 E/2004/96)

(ب) النظام المالي الدولي والتنمية (تابع) (A/59/218)

(ج) أزمة الديون الخارجية والتنمية (تابع) (A/59/219)

١ - **السيد ماسيو** (المكسيك): قال إن الدول الأعضاء سلمت في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية. بالحاجة إلى إصلاح الهيكل المالي الدولي على أساس الشفافية وتعزيز المشاركة للبلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال. وعلى الرغم من إحراز تقدم في مجال الشفافية، بفضل أنشطة صندوق النقد الدولي، فإنه يلزم عمل الكثير لمشاركة تلك البلدان في صنع القرار الاقتصادي الدولي.

٢ - وأردف قائلاً إن على الأمم المتحدة القيام بدور في تشجيع الآليات الدولية على اجتذاب التدفقات الرأسمالية إلى البلدان النامية، ومن ثم تخفيف الأثر السلبي للتحويل الصافي للموارد من البلدان النامية إلى الخارج. أما البلدان متقدمة النمو والبلدان النامية والمصارف متعددة الأطرف وجميع أصحاب المصالح في الشراكة التي تشكلت في مونتيري، فإن عليهم جميعاً أن يدرسوا كيفية الحصول على مزيد من تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي لتحسين مناخ الاستثمار العام. ويحتوي تقرير اللجنة المعنية بالقطاع الخاص والتنمية على العديد من التوصيات المفيدة بشأن هذا الموضوع.

٣ - وقال إنه على المستوى متعدد الأطراف، ساهمت حكومته بمبلغ ٤٠مليون دولار في حقوق السحب الخاصة للمساعدة في تمويل القروض التي يقدمها صندوق النقد الدولي بشروط تساهلية. كما ساهمت في مبادرة البنك الدولي بشأن البلدان الفقيرة المثقلة بالدين. وعلى الصعيد الثنائي، أعادت هيكلة الديون بشروط مؤاتية جداً لبعض البلدان في أمريكا الوسطى. وحسبما أكد المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، فإن تخفيض الدين الخارجي مهم من أجل التنمية المستدامة. ومن ثم فإنها مسؤولية مشتركة للدائنين والمدينين العمل على تعزيز المبادرات الرامية إلى الحد من أعباء الدين، بما في ذلك إلغاء الدين.

٤ - **السيد موسامباكيم** (زامبيا): قال إن الدين الخارجي مازال يستهلك نسبة كبيرة من الدخل القومي للبلدان النامية لاسيّما أقل البلدان نمواً. وأعرب عن ترحيب وفده بالتوصيات المتعلقة بسياسة الدين الواردة في تقرير الأمين العام عن الديون الخارجية والتنمية (A/59/219). ولاحظ مع القلق الزيادة في إجمالي الدين الخارجي للبلدان النامية بمبلغ ٩٥ بليون دولار خلال العام السابق. وأضاف أن ارتفاع الدين الخاص في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى زاد من الديون طويلة الأجل في تلك المناطق. وأشار إلى أن زامبيا لم تسلم من الانخفاض في نسبة الصادرات إلى الدين ونسبة الصادرات إلى خدمة الدين ومن انخفاض الناتج المحلي الإجمالي مما أسفر عن متأخرات للبلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية.

٥ - ومضى يقول إنه على الرغم من أن حكومته لم تبلغ نقطة الإنجاز، فإنها تحرز تقدماً للتأهل للتخفيض المؤقت، وتأمل في أن تكون مؤهلة للحصول على كامل المبلغ الممكن لتخفيض عبء الدين بموجب مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالدين. بحلول نهاية عام ٢٠٠٤. كما تسعى جاهدة لتحقيق القدرة على تحمل أعباء الدين، والنمو طويل الأجل والحد من الفقر في سياق تنفيذ ورقات استراتيجيات الحد من

الفقر، التي دعت إلى الإنفاق على القطاعات الاجتماعية، بما فيها التعليم والصحة. وأضاف أن الحاجة إلى تحقيق التوازن بين تخصيص موارد لخدمة الدين الخارجي وتنفيذ ما ورد في هذه الورقات، وكلاهما ضروري للتأهل لبلوغ نقطة الإنجاز، أدت إلى خفض الاستثمار في البنية التحتية والإنتاج.

٦ - وقال إن الأطر الاقتصادية الكلية لصندوق النقد الدولي وورقات استراتيجية الحد من الفقر في زامبيا لم تستهدفاً بدرجة كافية النمو والأهداف الإنمائية للألفية، بل ركزتاً على الحد من التضخم وضبط أسعار الفائدة وأسعار الصرف. ودعا المؤسسات المالية الدولية إلى مراجعة سياساتها للإقراض وإجراء مشاورات مستفيضة، لاسيّما مع البلدان منخفضة الدخل وإيجاد الموارد المالية اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأعرب عن أمل حكومته في استمرار وزيادة المنح ذات الصلة بالمشاريع المقدمة إلى البلدان التي بلغت نقاط الإنجاز. ودعا المجتمع الدولي إلى تمديد أجل مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالدين.

٧ - وقال إن التحليلات الحالية لهيكل الديون الخارجية لا تضع في الاعتبار متغيرات مثل الصادرات والواردات وحجم إيجاد تدفقات رأسمالية داخلية من غير الدين كالاستثمار المباشر الأجنبي والمساعدة الإنمائية الرسمية وتدفقات الأرباح إلى الخارج وهياكل الإنتاج وأسعار الصرف الحقيقية وعائدات الاستثمارات والإيرادات الضريبية وكميات الصادرات. وطالب بأن تعكس تعبئة الموارد وتمويل الدين الاستراتيجيات والسياسات الإنمائية الوطنية. وأشار إلى الدين الخارجي ما زال يعوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن ثم ينبغي إيجاد حل دائم لعبء الدين، بما في ذلك خيار إلغاء الدين.

٨ - **السيد رحمن** (ماليزيا) قال إن الأزمة المالية الآسيوية لعام ١٩٩٧، بيَّنت بوضوح ضعف البلدان والاختلالات المخيفة في الاقتصاد العالمي. وقد تعلمت البلدان النامية بتكلفة كبيرة أن الهيكل المالي الدولي لم يتم صياغته لحماية الاقتصادات الناشئة الصغيرة والهشة التي تفتقر إلى القدرة المؤسسية الكافية. وفي ضوء التجربة المريرة مع أنشطة المضاربين غير المقيدة ضعيفة التنظيم، فإن حكومته والبلدان النامية الأخرى دعت مراراً لإصلاح الهيكل المالي الدولي لتوفير مزيد من الدعم والحماية. وهي دعوة لم يهتم بها كثيراً أولئك الذين يسيطرون على هذا النظام. وعلى الرغم من بعض الجهود المبذولة لكبح جماح أنشطة المضاربين الماليين، فإنها لا تلبي آمال البلدان النامية.

٩ - واستطرد قائلاً إنه يلزم إجراء إصلاح أكثر شمولاً للهيكل المالي الدولي. وحسبما ورد في تقرير الأمين العام، يجب أن يكون التركيز على منع الأزمات. ومع الاستمرار في الإشراف على البلدان النامية، يجب أن يرصد صندوق النقد الدولي أيضاً عن كثب سياسات البلدان متقدمة النمو. وهناك أيضاً حاجة إلى تعزيز المعلومات والشفافية فيما يتعلق بالسوق، بما في ذلك بوجه خاص، أموال التحوّط أو الحماية. ولا ينبغي أن يبالغ صندوق النقد الدولي في الحاجة إلى الشفافية على حساب دوره كمستشار مؤتمن، ويجب عليه أن يكون مسؤولاً عن المشورة التي يقدمها للبلدان الأعضاء في مجال السياسات. وأضاف أنه أُعطى اهتمام كبير جداً لزيادة الشفافية في القطاع العام. ويجب أيضاً تعزيز جودة المعلومات الواردة من القطاع الخاص. وأضاف أن وفده لاحظ مع الارتياح التقدم المحرز في إقناع المؤسسات ذات الوزن المالي الكبير ووكالات التثمين والمراكز المالية عبر البحار بزيادة الشفافية في عملياتها.

١٠ - وقال إن حكومته تتحرك صوب الأخذ بنظام قائم على السوق لتنظيم أنشطة أسواق رأس المال ولضمان تطبيق أنظمة متسقة مع المؤسسات والجهات الفاعلة المشاركة في أنشطة مشابهة. غير أن الجهود المبذولة لإصلاح نظامها المالي

المحلي، لم تكن كافية لضمان الاستقرار المالي، ويلزم أيضاً أن تبذل المؤسسات المالية الدولية جهوداً معززة في هذا المجال؛ ويجب إصلاح تلك المؤسسات لضمان مشاركة البلدان النامية في تخطيط السياسات واتخاذ القرارات على نطاق أوسع وأشمل وعلى نحو أكثر إنصافاً.

١١ - **السيد رانا** (نيبال): قال إن وفده يثني على السياسات الاقتصادية الكلية الإيجابية التي أسهمت في النمو والانتعاش الاقتصادي وعلى القرار الذي اتخذته منظمة التجارة العالمية عقب انهيار المفاوضات في كانكون بوضع إطار للمفاوضات المقبلة بشأن تحرير التجارة في إطار برنامج عمل الدوحة. ومع ذلك، فإن النمو الاقتصادي العالمي في خطر. وكثير من الاقتصادات الوطنية يعاني من عجز مالي حاد، وتختلف السياسات المالية كثيراً من بلد إلى آخر، ولا تزال التدفقات المالية تترك البلدان النامية في وضع ضعيف.

١٢ - وأشار إلى أن الترتيبات المالية المؤسسية الدولية القائمة لم تعالج على النحو الكافي شواغل واهتمامات البلدان النامية. ودعا المجتمع الدولي إلى بذل جهود مخلصة لتمكين البلدان النامية من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية. وأضاف أن المبادرات المضطلع بها في السنوات الماضية لتخفيض عبء الدين الحاد الذي تعاني منه البلدان النامية، ليست أيضاً كافية. ويجب أن يتم على النحو المناسب تمويل مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالدين وتوسيع نطاقها لتشمل أقل البلدان نمواً جميعها.

١٣ - وقال إنه تم تهميش أقل البلدان نمواً وأصبحت تعاني من الأمّية والجوع والبطالة. وبدون دعم سخي من المجتمع الدولي، لن تستطيع الخروج من دائرة الفقر الشرسة. ويجب أيضاً على المجتمع الدولي، بما في ذلك بلدان العبور النامية، أن تساعد أيضاً البلدان غير الساحلية النامية في التغلب على عوائقها الجغرافية من خلال تنفيذ برنامج عمل آلماتي. وأضاف أن تقديم المجتمع الدولي للدعم حاسم لكي تنفذ حكومته بفعالية برنامجها الوطني الإنمائي الحالي، الذي يركز على الحد من الفقر، وخلق فرص للعمل، ولتعزيز جهودها الرامية إلى تنفيذ برنامج عمل بروكسل.

١٤ - وقال في ختام كلمته إن الحاجة تدعو بإلحاح إلى إلغاء الدين. ودعا البلدان النامية إلى

تعبئة مزيد من الموارد للتعجيل بالتنمية. وأعرب عن تأييد وفده لإنشاء آليات مالية ابتكارية لتعزيز النمو الاقتصادي المتواصل في البلدان النامية.

١٥ - **السيد موشاي** (جمهورية تنزانيا المتحدة): قال إن البلدان النامية نفذت عدداً من الإصلاحات، من بينها الخصخصة وتحرير التجارة وإنشاء مكتب لمحاربة الفساد، وكلها أمور أدت إلى نمو اقتصادي مؤثر. وزاد الناتج المحلي لبلده، بين عامي ١٩٩٧، ٢٠٠٢ بنسبة تتراوح بين ٣،٣ و٦,٢ في المائة سنوياً. وبفضل الإصلاحات التي أجراها، تأهل بلده في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ لنقطة الإنجاز المحددة في مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالدين، ومُنح تخفيضاً لعبء الدين يصل إلى ٢ بليون دولار حسب الشروط المتعلقة بصافي القيمة الحالية. وكان هذا التخفيض في أمس الحاجة إليه من أجل الاستثمار في القطاع الاجتماعي بما في ذلك البرامج الموجهة للفقراء في مجالات المياه والصحة والتعليم والزراعة. كما أن بلوغ نقطة الإنجاز فتح أيضاً الأبواب لتقديم المانحين الدعم.

١٦ - وقال إنه على الرغم من وضع استراتيجية لتعزيز إدارة الديون على الصعيد الوطني، لا يزال إجمالي الديون آخذ في الازدياد ولا يزال عائقاً خطيراً لتمويل التنمية. وفي جمهورية تنزانيا المتحدة، يذهب نحو ٤٢ في المائة من الميزانية نحو خدمة الدين. وموارد مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالدين

موجهة أساساً إلى قطاعات الخدمات الاجتماعية على حساب الإنتاج أو البنية التحتية. وقد أُرغمت حكومته أن تختار بين تمويل التنمية وخدمة الدين. وأشار إلى أن الحاجة إلى الاقتراض والالتزام بالسداد وضرورة الاستثمار في التنمية، قد أسفر عن مديونية مزمنة في معظم البلدان النامية. كما أن تضاعف الفائدة والالتزام بسداد الدين الأساسي في بلدان ذات اقتصادات ضعيفة جعل من القدرة على تحمل عبء الدين وهماً كبيراً. ومن ثم فإن هناك حاجة مُلِحة لاستكشاف حلول أكثر صلاحية، من بينها إلغاء الدين.

١٧ - **السيد القوني** (الجماهيرية العربية الليبية): قال إن الديون الخارجية للبلدان النامية والاقتصادات في مرحلة انتقال تزايدت بنسبة ٤ في المائة في عام ٢٠٠٣، ولا تزال نسبة إجمالي الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي تزداد سوءاً في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وشمال أفريقيا والشرق الأوسط. وعلى الرغم من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالدين، لا يزال عبء الدين عقبة في سبيل النمو في البلدان النامية والمتوسطة الدخل. ولذلك يجب زيادة الاستثمار المباشر الأجنبي وإيجاد آليات تمويل ابتكارية واستكشاف مشاريع لزيادة فرص العمل.

١٨ - ومضى قائلاً إن هناك أيضاً حاجة ملحة لتخفيض عبء الدين أو إلغائه،لاسيّما بالنسبة لأقل البلدان نمواً، ولإصلاح الهيكل المالي الدولي. ويجب أن يشمل هذا الإصلاح بذل جهود لتقوية القدرة على تحمل الدين ونمو صادرات البلدان النامية وتجميع الموارد، بما فيها المعونة الإنمائية الرسمية، لضمان استجابة النظام المالي الدولي لاحتياجات التنمية.

١٩ - **السيد بلقاز** (الجزائر): قال إنه يجب أن يلعب النظام المالي الدولي دوراً مرجحاً في الحياة الاقتصادية الدولية بتعزيز التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي المتواصل والحد من الفقر وتيسير تعبئة الموارد اللازمة لتمويل التنمية، بما فيها الموارد المحلية، وتدفقات رءوس الأموال الدولية والمساعدة الإنمائية الرسمية وتخفيض عبء الديون الخارجية.

٢٠ - وأضاف قائلاً إنه في الوقت الذي يرحب فيه وفده بالانتعاش الاقتصادي في بعض البلدان، يساوره القلق من أن هذا الانتعاش غير متوازن ويقوض الجهود الحثيثة التي تبذلها البلدان النامية للقضاء على الفقر. كما يساوره القلق إزاء تزايد التحويل الصافي للموارد المالية من البلدان النامية إلى البلدان متقدمة النمو الناجم عن الارتفاع في مدفوعات خدمة الدين والزيادة في احتياطيات النقد الأجنبي في عدد من البلدان. وبدلاً من تعزيز المساعدة الدولية من أجل تمويل التنمية، طبقاً للالتزامات المقدمة في قمة الألفية والمؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مالت التدفقات المالية إلى أن تذهب من البلدان النامية إلى البلدان متقدمة النمو. وقد لاحظ وفده مع القلق أن الاستثمار المباشر الأجنبي والمساعدة الإنمائية الرسمية أبعد ما يكونا عن الوفاء بالالتزامات الدولية التي قدمت لضمان التنمية في البلدان النامية. وبرغم التدابير التي اتخذها البلدان النامية لتعزيز نشر المعلومات وتقوية الأنظمة والإشراف على الأسواق المالية، فإنها لا تزال معرضة بشدة للأزمات الاقتصادية والدورات الاقتصادية الكلية الدولية.

٢١ - ولذلك ينبغي أن يتخذ المجتمع الدولي تدابير لحماية تلك البلدان من مثل هذه الأزمات، ومعالجة الاختلالات الدولية وضمان تنسيق السياسات الإنمائية طويلة الأجل. وقال إن وفده يدعو المجتمع الدولي والأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز والقطاع الخاص للوفاء بالتزاماتهم التي قطعوها على أنفسهم في مختلف المحافل الدولية بما فيها مؤتمر قمة الألفية والمؤتمر الدولي لتمويل التنمية، وتخفيض عبء ديون البلدان المثقلة بالدين. ويرحب بقرار مؤسسات بريتون وودز بتمديد أجل مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالدين. وأضاف أن هذه المبادرة كانت على حافة الانهيار

خلال السنوات القليلة الماضية مع استمرار ارتفاع الديون واجبة السداد. وقال إن وفده يثني أيضاً على برنامج المبادرة لبناء القدرة على تحليل الدين. وهذه المساعدة الدولية في مجال إدارة الديون ستعود بالنفع على أكثر من ١٠٠ بلد.

٢٢ - وقال إن الحل الوحيد لمشكلة الدين يكمن في اتخاذ قرار جماعي من جانب المجتمع الدولي لتنفيذ التزاماته بتخفيض الدين، أو في بعض الحالات إلغاء الدين وبتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية.

٢٣ - **السيد كوغدا** (بوركينا فاصو): قال إنه يجب أن تتاح للبلدان المثقلة بالديون الخارجية فرصة الوصول إلى أنواع جديدة من الموارد التي تتوافق مع تحديات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والقضاء على الفقر. وأضاف أن مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالدين أو آليات الاتحاد الأوروبي لم تخفض عبء الديون الخارجية لبلدان كثيرة بما يتفق مع مستويات القدرة على التحمل ولم يكن لها تأثير ملموس في القضاء على الفقر.

٢٤ - ولما كان من المتعذر حل مشكلة الديون الخارجية خارج سياق السياسات الاقتصادية والمالية الداخلية، ولما كانت القدرة على تحمل الدين والفاعلية مرتبطان ارتباطاً وثيقاً بالأداء الاقتصادي الداخلي، فإنه ينبغي تعزيز تدابير المعونة لضمان تعبئة رءوس الأموال الخاصة لعلاج النقص في الموارد المالية في البلدان الأفريقية. وسيتم تشجيع زيادة الاستثمار المباشر الأجنبي عن طريق تحقيق مزيد من الاستقرار السياسي والإدارة السليمة المدعومة بنظام قانوني وقضائي محايد لضمان إنفاذ العقود والاتفاقات. وأضاف أن بوركينا فاصو تأهلت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ كدولة مستفيدة، بموجب مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالدين. وعلى الرغم من اعتماد سلسلة من تدابير تخفيض عبء الدين، لا تزال ديونها الخارجية حرجة، ولا تمثل الموارد المتوفرة بموجب المبادرة سوى نسبة مئوية صغيرة نسبياً من مخصصات الميزانية.

٢٥ - ومضى يقول إنه يشاطر الرأي المعرب عنه في تقرير الأمين العام (A/59/219) بأنه يمكن تعزيز تنفيذ مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالدين بتيسير إضافي للمشروطية من خلال تدابير لتسوية المتأخرات وتخفيض نسب الدين. وينبغي أيضاً زيادة المنح المقدمة إلى أفقر البلدان.

٢٦ - **السيد سوناغا** (اليابان): قال، فيما يتعلق بقدرة التحمل المالية، ترحب اليابان بالتقدم الذي أحرزه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في تنقيح الإطار المتعلق بالقدرة على تحمل الدين وتحسين تحليل القطاع المالي. وأضاف أن اليابان تسلم تماماً بأهمية القدرة على تحمل الدين في الحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، وقد اتخذت تدابير لتخفيض أعباء ديون البلدان النامية. واليابان بوصفها أكبر الدائنين الثنائيين في العالم، خفضت قدراً كبيراً من قروضها الائتمانية بموجب مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالدين وألغت زهاء ٣ بلايين دولار من الديون. وأضاف أن حكومته ستزيد من الجهود المبذولة للإسراع بتنفيذ المبادرة المذكورة وستسعى لتوسيع دائرة التضامن الدولي مع البلدان الفقيرة المثقلة بالدين بتشجيع الدائنين الآخرين على المشاركة في المبادرة.

٢٧ - **السيد تالبوت** (غيانا): تكلم باسم الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية، فقال إن تمويل عملية التنمية يطرح تحدياً رئيسياً للاقتصادات الصغيرة والضعيفة في المنطقة دون الإقليمية الكاريبية. وقد أسفر إلغاء الترتيبات التفضيلية للتجارة، بوجه خاص، عن انخفاض كبير في القطاع الزراعي وأخل بأساليب الحياة والثقافة التقليدية. وضاعفت الأعاصير الأخيرة من التحديات التي تواجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وزادت من المساوئ الهيكلية والمؤسسية

القائمة. أما حجم البلدان المعنية وانفتاحها ونقص وصولها إلى أسواق رأس المال وتعرضها لتغيرات خارجية كبيرة في نسب التبادل التجاري، فلا تزال جميعها تخلف آثار عميقة على الموقف المالي وعلى موازين المدفوعات في تلك البلدان، وزاد نصيب الفرد في المتوسط من الناتج المحلي الإجمالي بأقل من ٢ في المائة سنوياً.

٢٨ - ومضى قائلاً إن أحد التحديات المُلحة التي تواجه الدول أعضاء الجماعية الكاريبية لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية هو تأثرها بالأزمات المالية. واتخذت هذه الدول إجراءات حاسمة لتخفيض معدلات التضخم وتقوية القطاعين المحلي والإقليمي وخفض الأرصدة الخارجية وأضافت هذه المبادرات عبئاً كبيراً على كاهل السياسات الاقتصادية الكلية والمالية في الاقتصادات الإقليمية. وساهم الوصول إلى التمويل الخارجي في تيسير تطوير مبادرات عديدة على مدى العقد الماضي. لكن كان هناك في الوقت نفسه ارتفاع في أوجه العجز المالي وأعباء الدين. ونتيجة لذلك أصبح عديد من الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية ضمن أكثر البلدان المثقلة بالديون.

٢٩ - ودعا المؤسسات المالية الدولية إلى بذل مزيد من الجهود لإزالة المخاطر التي تتعرض لها الحسابات الختامية وتقديم أشكال موثوق بها من الموارد المالية الطارئة لتلبية الاحتياجات الاستثنائية للاقتصادات الصغيرة الضعيفة. وطالب بأن تُستكمل هذه النُهج بسياسات تكفل الإشراف الفعال على الاقتصاد العالمي، وبإطار لإعادة هيكلة الدين السيادي وبمصادر تمويل إضافية وجديدة.

٣٠ - وبالإضافة إلى توسيع نطاق إشراف صندوق النقد الدولي ليشمل السياسات الهيكلية والمؤسسية والدعوة لوجود نمط للتمويل الخارجي أكثر ثباتاً، فإن المطلوب من مجموعة الـ٧٧ بذل مزيد من الجهود لتنسيق سياساتها الاقتصادية الكلية. وأضاف قائلاً إن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية تؤيد أيضاً مزيداً من التنظيم الفعال لأسواق رأس المال الدولية واستحداث قواعد متعددة الأطراف لاشتراك القطاع الخاص في حل الأزمات المالية. كما ينبغي إيلاء قدراً أكبر من الاهتمام لتمثيل البلدان النامية في المجالس التنفيذية التابعة لمؤسسات بريتون وودز، وفي صنع القرار على الصعيد العالمي وفي وضع معايير بشأن المسائل الاقتصادية والمالية.

٣١ - وقال إنه يلزم اتخاذ إجراء عاجل لتعزيز التعاون الدولي بشأن المسائل الضريبية: وليس هناك أي محفل حكومي دولي للنظر في قضايا التعاون الضريبي على أساس منتظم.

٣٢ - ومع أن البلدان هي المسؤولة في نهاية الأمر عن التنمية فيها، إلا أن المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية مشتركة عن تهيئة بيئة مؤاتية من أجل جهود التنمية. وعليه أن يكفل معالجة مسألة القدرة على تحمل الدين بصورة شاملة، على أن يكون الهدف النهائي هو توفير مزيد من الفرص للاستثمار الخاص والنمو الاقتصادي في البلدان النامية. ونوه بالآراء المعرب عنها في الوثيقة A/59/219. لاسيّما فيما يتعلق بالقدرة على تحمل الدين وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ورحب بتجديد مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالدين.

٣٣ - **السيد مالاندا** (الكونغو): قال إن الآمال بشأن تخفيض عبء الدين التي عقدتها كثير من البلدان على مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالدين قد أصابها الإحباط. فالكونغو واحدة من البلدان التي قد لا تبلغ نقطة الإنجاز، لاسيّما إذا ما تقرر وقف العمل بالمبادرة في نهاية عام ٢٠٠٤. وكان صندوق النقد الدولي قد قرر مؤخراً أن الدين الخارجي لهذا البلد بلغ ٥٩١ مليون دولار تقريباً. وهو من أعلى المستويات في العالم، ويبدو من غير المرجح سداد هذا الدين مع فوائده. وقد تحمل البلد سنوات عديدة من النزاع الأهلي

المدمر، مما حرمه من موارد من أجل الإعمار. واعتبرت بعثة صندوق النقد الدولي الأخيرة أن أداء الحكومة مُرضياً من حيث إدارتها لموارد البلد البترولية والإدارة الرشيدة، لاسيّما فيما يتعلق بالشفافية وضبط الإنفاق العام. وأضاف أن الكونغو تتطلع إلى الحصول على موارد كافية لضمان النمو المتواصل والتنمية المستدامة.

٣٤ - وأعلن انضمام وفده إلى المتكلمين السابقين الذين دعوا إلى مزيد من المرونة لكي تستطيع مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالدين أن تعود قريباً بالنفع على جميع البلدان المحتاجة. وأعرب عن الامتنان للمانحين في نادي باريس الذين قاموا بتخفيض الدين المستحق على الكونغو بمبلغ ٤٤٣ مليون دولار خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، وطمأنهم بأن استخدام الأموال الناشئة عن إلغاء الدين ستكون محكومة بالشفافية.

٣٥ - **السيد فونسيكا** (البرازيل): تكلم باسم مجموعة ريو، فقال إنه يتفق مع الرأي القائل بأن تخفيض عبء الدين حاسم في تحرير موارد من أجل تمويل أنشطة القضاء على الفقر، وتحقيق النمو المتواصل والتنمية المستدامة. وأعرب عن الأسف لأن المفاهيم التي سلم بها توافق آراء مونتيري لم تترجم إلى تدابير عملية لتيسير سداد الدين أو إنشاء ملاءة اقتصادية وقدرة على خدمة الدين، أو لتعزيز النمو والتنمية المستدامة. وأضاف أن الدول الأعضاء في مجموعة ريو، بوصفها بلدانا متوسطة الدخل، ترغب في أن تؤكد من جديد الحاجة إلى تعاون دولي أعمق على جميع المستويات لدعم جهودها في مجالات التكيف الهيكلي والوصول إلى السوق والحكم الرشيد. ومن حيث الدين الخارجي، ترغب في أن تؤكد على الحاجة، وفقاً لقدراتها الانفرادية وظروفها الوطنية إلى محاربة الجوع والفقر، في سياق الإطار الرئيسي للأهداف الإنمائية للألفية.

٣٦ - **السيد الزعبي** (الأردن): قال إن الأردن معرضة للتأثر بالصدمات الخارجية، وقدرتها على استيعاب تلك الصدمات محدودة. ومن ثم فإنه من المستحيل تقريباً تمويل شبكات ملائمة للتحوطات والسلامة. ولم يمر عقد منذ منتصف الخمسينيات إلا وواجهت الأردن فيه صدمة أو أكثر من صدمة من تلك الواردة في تقرير الأمين العام عن أزمة الديون الخارجية والتنمية.

٣٧ - وبعد أن وصف السياق التاريخي لتطور مشكلة ديون الأردن، قال إن الحكومة بدأت عملية إصلاح توجت بوضع سياسة للإدارة الاقتصادية الكلية المستدامة. ومع ذلك، لم يسفر حل تحديات النمو تماماً عن ناتج حقيقي، ولم ينخفض الدين الخارجي والعجز في الميزانية إلى مستويات مقبولة. وسوف يزيد في حزيران/يونيه ٢٠٠٧ الالتزام المالي للأردن الناتج عن خدمة الدين الخارجي، عندما يحين موعد سداد القسط الأول للدين الرئيسي والفائدة المستحقة عليه. واستعداداً لذلك، سيتم تنفيذ عدد من الاستراتيجيات الإنمائية القطاعية في مجالات هامة على المستوى الاقتصادي الكلي.

٣٨ - وبالإشارة إلى الصعوبات التي أوردها الأمين العام في تقريره عن أزمة الديون الخارجية، قال إن الاستثمار في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (٢٠٠٤-٢٠٠٦)، سيخُصص للبرامج التي تشمل تنمية الموارد البشرية والخدمات الحكومية الأساسية والتنمية الريفية والتخفيف من حدة الفقر. ومن المأمول فيه أن يتحقق بحلول عام ٢٠٠٦، معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٦ في المائة، وزيادة نصيب الفرد من الدخل بنسبة ٣,٦ في المائة. ومن المتوقع أن ينخفض العجز إلى ٢,٨ في المائة والدين الخارجي إلى ٢٤,٥ من الناتج المحلي الإجمالي.

٣٩ - **السيد تورو جيمينيز** (فنزويلا): دعا البلدان متقدمة النمو إلى دعم جهود المجتمع الدولي لتخفيض عبء ديون البلدان النامية والحد من آثار التكاليف الاجتماعية والاقتصادية العالية لخدمة الدين. وأضاف أن مؤسسات الائتمان المالي الدولية وغيرها من المؤسسات متعددة الأطراف تعرض غالباً سياسات برنامجية للتكيف ومشروطيات تسهم في تفاقم المديونية والفقر.

٤٠ - ومضى يقول إن مسألة الدين تم التقليل من شأنها في المناقشات الدولية، و لم يُتخذ إجراء ملموس يمكن أن يلبي تطلعات البلدان الفقيرة إلى التنمية المستدامة. وفي كل مؤتمر للقمة وفي المؤتمرات الدولية العامة، تذكر حالة أفقر بلدان العالم في عبارات إنشائية؛ لكن الأهداف ومن بينها الأهداف الإنمائية للألفية بعيدة عن التحقيق.

٤١ - وأشار إلى أن فنزويلا، من جانبها، تمكنت من التغلب على اختناقات خدمة الدين لتحسين حالتها في الأجل الطويل وسددت بالفعل ٨٠ في المائة من المبلغ المستحق عليها لسنة ٢٠٠٤. كما أنها حققت مركز انخفاض المخاطر فيما يتعلق بالدين، الذي يمكن أن يعزي جزئياً إلى نتائج الاستفتاء الرئاسي الأخير وارتفاع مستويات الاحتياطيات الدولية وتحسن جمع الإيرادات المحلية.

٤٢ - وقال إن فنزويلا على استعداد للعمل بالتعاون الوثيق مع المجموعات والحركات التي تمثل البلدان النامية في الأمم المتحدة، كمجموعة الـ٧٧ وحركة عدم الانحياز، ومع جميع المجموعات الإقليمية من أجل التنسيق في تنفيذ المبادرات التي قد تؤدي إلى حل عادل ودائم للمشكلة.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٥.